تحديات التمويل المصرفي الإسلامي في عصر الانفتاح والعولمة المالية

Challenges of Islamic Banking Finance in an Era of Financial Globalization and Openness

إعداد

د. محمد علي حسين أحمد الطائي

Dr.. Muhammad Ali Hussain Ahmad Al-Tai

كلية الإمام الأعظم الجامعة / قسم الفقه وأصوله ـ بغداد

الكلمات المفتاحية: تحديات ـ التمويل ـ المصرفي ـ الانفتاح ـ العولمة المالية

الملخص

تعد المصارف الاسلامية ضرورة اقتصادية، وخاصة في ضمن مجريات العصر الحديث، إذ تعد المثال التطبيقي والعملي في هيكل النظام الاقتصادي الاسلامي، إذ امتدت الحاجة الى النظم والمنتجات المالية والمصرفية الى المجتمعات غير الاسلامية، وبالتالي تعدت المصارف الاسلامية في نشاطها المالي من حيز النشاط المحلي والاقليمي الى الدولي، فأصبحت تلك المصارف وتعاملاتها أمرا ونموذجا يتطلع له بعد أن أثبتت جدارتها بالتعامل المالي المبني على الصيغ التي تلبي الاحتياجات المجتمعية والتنمية الاقتصادية، القائمة على مبدأ التبادل المنفعي وعدم ارهاق المتعاملين معها، وبالتالي استطاعت أن تحقق نجاحا مشهودا، ويأتي هذا النجاح عن طريق اعتماد أو استحداث صيغ متعددة للتمويل المالي المصرفي وفق قواعد واليات وتعاملات الشريعة الاسلامية؛ وبالمقابل شهدت سوق المصارف التقليدية العالمية عمليات اندماج سهلة التكنلوجيا والاتصالات الالكترونية تحقيقه، ونتج عن هذا الاندماج العولمة المالية والمصرفية والاقتصادية وأصبحت هذه العولمة هي المهيمنة على النشاطات الاقتصادية والتعاملات المصرفية، وأمام هذا الانفتاح المتمثل بالعولمة المالية والمصرفية والذي يواجه نمطية وطبيعة المعاملات المالية والمصرفية الاسلامية، وخاصة في مجال التمويل المالي والذي هو ركيزة مهمة من ركائز العمل المصرفي وخلق أجواء للتحدي في القدرة على المواكبة والاستحداث من قبلها في استحداث طرق للتمويل المالي والعمل المصرفي الاسلامي.

تكمن منهجية البحث في التركيز على أهم التحديات التي تواجهها عملية التمويل المالي للمصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية. مع اقتراح مجموعة من الرؤى والاستراتيجيات التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها في سبيل مواجهة هذه التحديات وتجنب المخاطر.

Abstract

Islamic banks are considered an economic necessity، especially in the course of the modern era، as it is an applied and practical example in the structure of the Islamic economic system، as the need for financial and banking systems and products extended to non-Islamic societies، and therefore Islamic banks went beyond their financial activity from the area of local and regional activity to These banks and their dealings have become a matter and a model that they aspire to after they have proven their worth in financial dealings based on formulas that meet societal needs and economic development، based on the principle of beneficial exchange and not overburden dealers with them، and thus they were able to achieve remarkable success This success comes through adopting or developing multiple forms of banking financial financing in accordance with the rules، mechanisms and transactions of Islamic law. On the other hand، the global traditional banking market has witnessed merger processes that are easy to achieve with technology and electronic communications، and this merger resulted in financial، banking and economic globalization، and this globalization became the dominant one in economic activities and banking transactions، and in the face of this openness represented by financial and banking globalization، which confronts the typicality and nature of Islamic financial and banking transactions، especially In the field of financial finance، which is an important pillar of the banking business and creating an atmosphere for the challenge of being able to keep pace with and innovate by it in the development of methods for financial financing and Islamic banking The research methodology lies in focusing on the most important challenges facing the financial financing process for Islamic banks in light of financial globalization. With the suggestion of a set of visions and strategies that Islamic banks can adopt in order to face these challenges and avoid risks. .،

المقدمة

أصبحت المصارف وخاصة المصارف الاسلامية في ضمن مجريات العصر الحديث ضرورة اقتصادية لكل مجتمع، إذ تعد المثال التطبيقي والعملي في هيكل النظام الاقتصادي الاسلامي، ولا سيما في وقتنا الراهن، إذ امتدت الحاجة الى النظم والمنتجات المالية والمصرفية الى المجتمعات غير الاسلامية، وبالتالي تعدت المصارف الاسلامية في نشاطها المالي من حيز النشاط المحلي والاقليمي الى الدولي، فأصبحت تلك المصارف وتعاملاتها أمرا ونموذجا يتطلع له بعد أن أثبتت جدارتها بالتعامل المالي المبني على الصيغ التي تلبي الاحتياجات المجتمعية والتنمية الاقتصادية، القائمة على مبدأ التبادل المنفعي وعدم ارهاق المتعاملين معها، وبالتالي استطاعت أن تحقق نجاحا مشهودا، ويأتي هذا النجاح عن طريق اعتماد أو استحداث صيغ متعددة للتمويل المالي المصرفي وفق قواعد واليات وتعاملات الشريعة الاسلامية؛ فتعاظم أمر اهميتها وذلك بتزايد الاحتياج وتطور أنماط الحياة وخاصة في المجال الاقتصادي والمالي والميدان المصرفي، وعلى الرغم من ما حققته المصارف الاسلامية من تطور وانجازات وإثبات لوجودها خلال مدة وجيزة، إلا أنها تواجه عقبات ناجمة عن تعقيد شكلية الحياة وما تشهده من انفتاح تعدى الصعيد المحلي الى العالمي وعلى كل المجالات، خصوصا في المجال المالي والتعامل المصرفي، فشهدت سوق المصارف العالمية عمليات اندماج سهلة التكنلوجيا والاتصالات الالكترونية تحقيقه، ونتج عن هذا الاندماج العولمة المالية والمصرفية والاقتصادية وأصبحت هذه العولمة هي المهيمنة على النشاطات الاقتصادية والتعاملات المصرفية، فتمخض عنها تحرر لرؤوس الاموال وتطور كبير في تقديم الخدمات المصرفية؛ وأمام هذا الانفتاح المتمثل بالعولمة المالية والمصرفية والذي يواجه نمطية وطبيعة المعاملات المالية والمصرفية الاسلامية، وخاصة في مجال التمويل المالي والذي هو ركيزة مهمة من ركائز العمل المصرفي وخلق أجواء للتحدي في القدرة على المواكبة والاستحداث من قبلها في استحداث طرق للتمويل المالي والعمل المصرفي الاسلامي.

أولا: الإشكالية البحثية: وفق ما تم ذكره فإن مشكلة البحث التي نسعى لمعالجتها تتجسد في السؤال التالي : ما هي التحديات التي تواجه العمل المصرفي الاسلامي في ميدان التمويل المالي في ظل العولمة المالية؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية منها :

السؤال الأول: ما هو مفهوم التمويل المالي وصوره وفق أحكام وتعاملات الشريعة الاسلامية ؟ السؤال الثاني: ما هو مفهوم العولمة المالية وما هي العوامل التي ساعدت على تطورها وانتشارها ؟ السؤال الثالث : ما هي أبرز التحديات التي تواجه التعاملات المالية والمصرفية للمصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية وكيف ستؤثر على استقلاليتها السؤال الرابع: ما هي السبل والاستراتيجيات التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها في سبيل مواجهة

تحديات العولمة المالية؟

ثانيا: أهمية البحث والغرض منه: تبرز أهمية البحث من الاهمية الكبيرة والمتزايدة التي تحتلها المصارف الاسلامية وتنامي الحاجة اليها، بصفتها جزءاً من النظام المصرفي العالمي، وبديلاً مناسباً لها من حيث صيغ التعامل مع قضايا التمويل والصيرفة والمتوافقة مع الشريعة الاسلامية والمتمثلة بإحلال المشاركة في الربح والخسارة محل المداينة بفائدة، مما يجعلها في وضع قادر على مواجهة آثار وتحديات العولمة المالية وانعكاس هذه التحديات على طبيعة عملها .

أما أغراض البحث فتكمن فيما يلي: أولا:ـ التركيز على أهم التحديات التي تواجهها عملية التمويل المالي للمصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية. ٢ـ اقتراح مجموعة من الرؤى والاستراتيجيات التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها في سبيل مواجهة هذه التحديات وتجنب المخاطر.

ثالثا: منهجية البحث: يتبع البحث منهجية التحليل الموضوعي والوصفي واعتماد رؤية الاقتصادي النظري في مناقشة الجوانب المختلفة للبحث والتوصل الى استنتاجات واجابات للتساؤلات المطروحة.

رابعا: مباحث وتقسيمات البحث: بناء على الإشكاليات والتحديات السابقات، ولتحقيق الأهداف المرجوة، ومن أجل تقديم صورة واضحة حول الموضوع تم تقسيم هذا إلى مقدمة عامة، وثلاثة فصول وخاتمة ويمكن استعراضها على النحو التالي:

الفصل الأول: عنونته ب: «التمويل المصرفي الاسلامي مصادره وصيغه».، وقسمته إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تطرقت فيه الى مفهوم التمويل الخاص بالمصارف الإسلامية، وأهم خصائصها ومقاصدها وأهدافها .

المبحث الثاني: تكلمت فيه عن صيغ التمويل المعمول بها في المصارف الإسلامية.

الفصل الثاني: جعلته بعنوان: «العولمة المالية» وقسمته الى مبحثين: المبحث الأول: تناولت فيه مفهوم العولمة المالية ونشأتها ومراحل تطورها.

أما المبحث الثاني: تكلمت فيه عن أبرز مخاطر العولمة المالية.

الفصل الثالث: خصصته لدراسة «تحديات العولمة المالية للتمويل المصرفي الإسلامية وكيفية مواجهتها»، وجعلته في مبحثين:

يتناول المبحث الأول: تحديات وتأثير العولمة المالية على استقلالية المصارف الإسلامية. أما المبحث الثاني: فقد تم التطرق فيه إلى «الوسائل والاستراتيجية التمويلية للمصارف الإسلامية لمواجهة تحديات الانفتاح والعولمة المالية» ..

❊ ❊ ❊

الفصل الأول: «التمويل المصرفي الاسلامي مصادره وصيغه»

المبحث الأول: مفهوم التمويل الخاص بالمصارف الإسلامية، وأهم خصائصها ومقاصدها وأهدافها .

مفهوم التمويل: يرتكز أمر استحداث مادة أو زيادة الطاقة الانتاجية لأي مشروع انتاجي أو صناعي على ناحيتين:

١ـ الناحية المادية: والتي تتعلق بحصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاز المشروع، من العدد و الأبنية والآلات واليد العاملة..

٢ـ الناحية المالية: المتضمنة كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الكلفة هي التي تسمى بالتمويل.

وبهذا المفهوم يمكن اعتبار التمويل بمثابة عملية تتضمن رصد الأموال والبحث عن مصادرها التي يمكن الحصول عليها منها، وكيفية طرق استخدامها[١].

مفهوم التمويل الاسلامي وتعريفه: التمويل لغة: جاء من مول المال أي أعطيه المال، فالتمويل هو إنفاقه أي أموله تمويلا، أي أزوده بالمال[٢].

اما تعريفه في الاصطلاح عند الاطلاع على الكتب والمصادر التي تعنى بالاقتصاد الاسلامي، والبحث عن مفهوم مصطلح التمويل وفق المنهجية الاقتصادية الاسلامية وجدت تعريفات متعددة له؛ منها ما ذهب اليه وعرفه الاستاذ منذر قحف بأنه: «تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها الى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية» [٣] .

فالمفهوم العام للتمويل :هو عملية إمداد المشروع بالأموال اللازمة عند الحاجة اليها، ويكون إما لإنشاء مؤسسات جديدة أو لمعالجة أزمة سيولة مالية أو لتوسيع الاستثمارات .

خصائص ومقاصد وأهداف المصارف الاسلامية في التمويل:

أولا: خصائص المصارف الإسلامية في التمويل :

كان مفهوم التمويل الاسلامي لا يتعدى من كونه فكرة طموحة، أما الآن فيقدر معدل التمويل للمصارف الاسلامية ما بين (١٥ الى ٢٠٪) من إجمالي التمويل المصرفي [٤]؛ ويرجع ذلك الامر الى الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف في الجانب التمويلي والتي تتمثل فيما يلي[٥]:

١ـ اعتماد أحكام الشريعة في التعاملات المالية: إذ يستند المصرف الإسلامي في جميع اعماله على تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية، مما يتحقق به انسجام بين الدين والدينا والإيمان والمعاملات والسلوك، فيخلق مجتمع متوازن وبيئة اقتصادية مطمئنة، فينتج نشاطا اقتصاديا قائما على الاستثمار والمشاركة في المشاريع

(١) ينظر تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية، ص٣٧ .

(٢) ينظر: مختار الصحاح، باب حرف الميم، ١/ ٣٤٤، ومجمل اللغة لابن فارس: باب الميم والواو ١/ ٨١٣

(٣) ـ ينظر: مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، ص١٢ .

(٤) ينظر: كيف استطاع التمويل الاسلامي اختراق دول غير مسلمة» ص٣٦

(٥) ينظر: التمويل في الاقتصاد الاسلامي المفهوم والمبادئ ،ص٤ .

التنموية.[1]

٢ـ يعد التمويل فيها حقيقي ومتنوع الصور والاشكال: إذ تقدم من خلاله وبشكل جدي الاموال لطالبها، والخدمات المقدمة لا تتوقف على التمويل المالي، بل يتعداه الى عرض الخبرات والمهارات .

٣ـ يعد الاستثمار مرتبطا بالتمويل المصرفي الاسلامي: وهذه الانشطة التي تمارس من خلاله تكون مقتصرة على المشروعة شرعا، وبعيدة عن المشاريع التي ينتج عنها سلعا أو أنشطة او تمارس اساليب محرمة، وبالتالي يضمن سلامة النشاط الاقتصادي والموارد والاموال من أن تبدد في ما لا ينفع [2].

٤ـ استبعاد الفوائد الربوية: إن انعدام التعامل بالفائدة يشكل الفارق الأساسي بين المصرف الإسلامي والتقليدي، فعمله يقوم على مبدأ المشاركة الحقيقية في الغنم والغرم، بديلا عن الربح المضمون المتمثل في الفائدة، فينتج الربح العادل الذي يتكافأ مع الدور الفعال للمال في التنمية الاقتصادية [3] .

٥ ـ السمة التنموية للمصارف الإسلامية: تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تجنيد كل خدماتها الفنية، في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار، وهذا التعاون بين رأس المال والخبرة، يؤدي إلى حفظ الثروة من أي استخدام سيء، ويضمن سلامة عمليات الاستثمار[4].

ويمكن إجمال ما تقدم بأن التمويل المصرفي الاسلامي يملك مجموعة كبيرة من الادوات التمويلية المتباينة فيما بينها، والتي لكل منها أهميتها، مما يجعله قادرا على التكيف والاستيعاب لأكبر قدر ممكن من الطلبات ضمن نشاط محدد لا يتم الابتعاد عنه، فالاطار العام للتعامل وفق التمويل الاسلامي يتحدد بما يلي[5]:

أـ أن تكون المشروعات موضوع التمويل صحيحة شرعا. ب ـ أن يكون التمويل ذاته صحيحا شرعا.

ثانيا: المقاصد والأهداف للمصارف الإسلامية : للنظام الاقتصادي الاسلامي مقاصد عليا وأهداف تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها، ويمتاز هذا النظام بأنه قائم على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، ومن أهم المقاصد والأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها ما يلي:

أولا: المقاصد والأهداف الاستثمارية: تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد، وترشيد السلوك الإنفاق، للقاعدة العريضة من الشعوب، وبذلك يتم تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة، ورؤوس الأموال العاطلة، واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة

(١) ينظر: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي «دراسة تحليلية مع ملحق لفتاوى الشرعية»ص٦.
(٢) ينظر: كفاءة نظام التمويل الاسلامي، ص١١٤ ـ ١١٦ .
(٣) ينظر: الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تنامي ظاهرة اللاوساطة المالية.
(٤) ينظر: الشيخ صالح عبد الله كامل، ندوة البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد ١٩٦ ،١٤١٧هـ، الموافق ١٩٩٧م .
(٥) ينظر: محاولة لحصر بعض معايير التمويل الاسلامي للمشروعات،، ص٥٨٥ .

ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية، ولذا فإن للدور والاستثماري للبنوك الإسلامية أبعادا متكاملة يمكن اجمالها بما يلي[1]:

١- مقصد تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم المجتمعي .٢- مقصد تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع والقضاء على البطالة .٣- مقصد ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الإسلامي أو لمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية.٤- مقصد توفير خدمات الاستثمارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة. ٥- مقصد تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

ثانيا: المقاصد والأهداف التنموية: تعد المقاصد والأهداف التنموية من السمات الرئيسية المميزة للمصارف الإسلامية وذلك من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمصرف الإسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط، إنما هو ملتزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة.

إن معنى التنمية لا بد أن يقترن بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تتوخاه المصارف الإسلامية في نظرتها إلى التنمية وسلوكها مع المتعاملين وتعد المصارف الإسلامية من أهم الأوعية التي تجمع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار والمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية وبذلك فهي ترسم أهدافا تمتد إلى آفاق بعيدة المدى في تحقيق الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية تتمثل في سعيها إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي وعدم وجود بطالة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي ومن ثم خروجها من دائرة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية [2].

ثالثا: المقاصد والأهداف الاجتماعية: تحقيق الموازنة بين الارباح والرفاهية الاجتماعية من مقاصد المصارف الإسلامية وأولوياتها التي تسعى الى بلوغها، بالإضافة الى التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع، ويتمثل ذلك بصناديق الزكاة التي لديه، إذ يعمل على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل بين أفراد المجتمع مستخدما في هذا المجال وسائل عدة من أهمها[3]:١- العمل على إنشاء المدارس والجامعات وإنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية والتي تقدم خدماتها مجانا.٣- العمل على تنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الأمثل

(١) ينظر: البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ص١١٤.

(٢) ينظر: المصارف الإسلامية، تقديم ريمون يوسف فرحات، ص٥٦ .

(٣) ينظر: البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، ص١٩٢ ـ ٢١٠ .

للوصول إلى الرفاهية المجتمع وإصلاحه.٤- العمل على تنمية روح التكاتف والتكافل بين أفراد المجتمع عن طريق الزكاة.

❊ ❊ ❊

المبحث الثاني: صيغ التمويل المعمول بها في المصارف الإسلامية.

تستند المصارف الإسلامية على مبدأ أساسي وعام من جهة مصادر الأموال، وفي جهة استخدامها، وسنعرض في هذا المبحث أهم الصيغ التمويلية فيها وهي:

أولا: صيغة التمويل بالمرابحة للآمر لشراء: تعد صيغة المرابحة المطبقة اليوم في المصارف الإسلامية، والمسماة بالمرابحة المركبة، أو المرابحة للواعد بالشراء[١]، والتي تتمثل بأن يتقدم الراغب في شراء سلعة الى المصرف، لعدم امتلاكه المال الكافي لسدادها نقدا، ولأن البائع إذ لا يبيعها له إلى أجل، إما لعدم مزاولته للبيوع المؤجلة، أو لعدم معرفته بالمشتري، أو لحاجته إلى المال النقدي، فيشتريها المصرف بثمن نقدي ويبيعها لعميله بثمن أعلى مؤجل[٢]، كما توجد هناك صور للمرابحة معمول بها في المصارف الإسلامية و منها[٣]:

١ـ صورة المرابحة الداخلية: تتمثل بأن يشتري المصرف السلعة من داخل البلد ويبيعها إلى العميل في داخل نفس البلد. ٢ـ صورة المرابحة الخارجية: وتكون بفتح اعتماد حيث يشتري المصرف سلعة من خارج بلده مستخدما الاعتماد المستندي ويبيعها إلى عميل داخل البلد . ٣ـ صورة المرابحة الخارجية بوساطة وكيل معتمد: حيث يشتري البنك السلعة من الخارج ويبيعها في الخارج كذلك، وتتم غالبا في الاسواق العالمية .

ثانيا: صيغة التمويل بالمضاربة : تعتبر صيغة المضاربة إحدى صيغ الاستثمار المتبعة لدى المصارف الاسلامية، والتي تساعدها في توظيف السيولة المتوفرة لديها، ويستخدم عقد المضاربة لتحقيق غرضين، الأول هو تجميع الأموال والمدخرات من المدخرين، وذلك بما تقوم به المصارف من استقطاب للودائع الاستثمارية بموجب عقد المضاربة، على أن تقوم باستثمارها، وفي هذا الجانب يكون المصرف هو (المضارب)، والمودع هو (رب المال)، ويتم اقتسام الربح بين الطرفين بنسبة شائعة، أما الخسارة فيتحملها المودع إلا في حالة التقصير فيتحملها المصرف[٤].

ثالثا: صيغة التمويل بالمشاركة: تكون هذه الصيغة عن طريق الاتفاق بين المصرف الإسلامي

(١) ينظر: فقه المعاملات المالية المعاصرة، ص١٠٨.
(٢) ينظر:بيع المرابحة للآمر لشراء في المصارف الإسلامية، ص١٣.
(٣) ينظر: الجوانب القانونية لتطبيق المرابحة،، المجلد ٢،ص١٢٨
(٤) ينظر: البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي،ص١٠٦.

والعميل بالمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تملك عقار، وتتم المشاركة في الأرباح التي تنتج عن المشروع وفقا لشروط اتفاقية المشاركة. رابعا: صيغة التمويل بالإجارة المنتهية لتمليك: لقد تطور أسلوب التأجير التمويلي والتشغيلي، وللمصارف الإسلامية في مساهمة فعالة في تطويرهما، بإنشاء شركات خاصة للتمويل التأجيري والتشغيلي، وقدمت لها التمويل حيث زادت أهمية هذه العمليات في الأسواق المالية، والمصارف الإسلامية باعتماد هذه الصيغة لم تجد هذا التطوير ملائما نتيجة تنوع طلبات العملاء، وتباين فترات الايجار، مما زاد من درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، فلذلك دأبت في تطوير هذه الصيغة من العقود، حتى تستطيع من تقليل درجة المخاطر[1].

خامسا: صيغة التمويل بالاستصناع: للاستصناع دورا فاعلا في الية عمل المصارف الإسلامية، إذ خطوة فعالة لتنشيط الحركة الاقتصادية، وتتق صورته بأن بكون المصرف صانعا أو بكونه مستصنعا، أما كونه صانعا فيمكنه من دخول ميدان الصناعة والانتاج بآفاقه الواسعة، كصناعة وسائل النقل الحديثة والعقارات والطرق وغير ذلك، حيث يقوم المصرف بذلك من خلال كوادر إدارية مختصة بالعمل الصناعي، بتصنيع الحاجات المطلوبة للمستصنعين، وأما كونه مستصنعا بالتعاون من قبل المصرف والصناعيين فيوفر المصرف ما يحتاجه من مصنوعات مقابل توفيره التمويل المبكر لهم، مع ضمان تسويق منتوجاتهم، ويعتبر الاستصناع نسبيا وسيلة تمويل حديثة بالمقارنة مع وسائل التمويل الأخرى، وحيث أن الاستصناع يعد من الصيغ الحيوية في خلق صيغ للتمويل المالي للمصارف الاسلامية لذا ينبغي أن يأخذ حيزا أكبر من نشاطها[2].

خامسا: صيغة التمويل بالسلم: يعد السلم عقد من العقود الاستثمارية وصيغته من صيغ التمويل والتي يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل الذي يطلبه ويتاجه. وتم استخدام السلم في المصارف الإسلامية لتمويل النشاطات التجارية، بحصول التاجر على المال عاجلا مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلا، ويستخدم صيغة السلم أيضا في مجال الزراعة، بما تقدمه المصارف من أموال للمزارعين لمزوالة الزراعة، وكذلك الصناعة بما يقدمه المصرف للصناعيين في صناعتهم والتي يقومون بتسليمها الى المصرف بعد انتهاء انتاجهم .

الفصل الثاني: « العولمة المالية»

المبحث الأول: العولمة المالية مفهومها ونشأتها ومراحل تطورها.

المطلب الأول: تعريف العولمة المالية

(١) ينظر: أساليب إدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية «دراسة حالة بنك البركة،ص٢٥

(٢) ينظر: أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، ص٢٦٥ .

يصعب الوصول الى صياغة تعريف شامل ودقيق للعولمة المالية، بسبب تعقيد المفاهيم المرتبطة بها واتساعها، ويستلزم ذلك أن الوقوف عند أهم ما قيل حول تعريفها، لا يتعدى كونه وسائل تقريبية ليسهل فهم هذه الظاهرة.

أولا : التعريف اللغوي للعولمة المالية :

تعني العولمة في دلالتها اللغوية جعل الشيء عالميا، وجعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة، وهذا هو المعنى الذي حدده المفكرون في اللغات الأوروبية للعولمة؛ أما اللغة العربية فقد وضعت في معناها المراد منه مقابلا حديثا للدلالة على هذا المفهوم الجديد(١). فالعولمة مصطلح غريب على اللغة العربية لم ترد في كلام العرب، لكن الحاجة المعاصرة فرضت استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم(٢)، وقد أجاز مجمع اللغة العربية لقاهرة استعمال اللغة بمعنى جعل الشيء عالميا(٣).

ثانيا: تعريف العولمة المالية الاصطلاحي: عند البحث عن ماهية المراد من مصطلح العولمة المالية عند إطلاقه نجدها تعبر في معناها الاصطلاحي عن اتساع التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في أسواق عالمية متكاملة، وكذلك عبر عنها بتحرير الأسواق الوطنية والعالمية (٤). ويتمخض عن ذلك يمكن اعتبار العولمة المالية بمثابة ظاهرة جاءت نتيجة التدفقات والتبادلات المالية المتصاعدة عبر الحدود، والتي نتجت عن مراحل من الأزمات المالية والاقتصادية التي أثرت بعدد من الأسواق الناشئة في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي(٥).

وبالاطلاع على المصادر والكتب التي تحدثت عن العولمة في مجالاتها المتعددة نجد هنالك تعاريف متعددة للعولمة المالية نذكر منها:

(هي النشاط والنمو السريع في المبادلات المالية الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء أسواق مالية تتدفق فيها رؤوس الأموال من دون قيود)(٦).

ومن خلال استقراء جملة من التعاريف يمكننا القول بأن العولمة المالية: (هي عبارة عن نشاط للانفتاح والتعامل والنمو المالي بعمليات تكاملية تؤدي الى صياغة ترابطية بين الاسواق المالية بالغاء القيود المفروضة على رؤوس الأموال والانتاج متجاوزا للحدود الجغرافية).

(١) ينظر: تحليل وتقييم مخاطر الاوراق المالية، ص٢٨٨ .
(٢) ينظر: العولمة والترجمة وآثارهما الاقتصادية ،ص٣ .
(٣) ينظر: بوجمعة عويشة، ص٣ .
(٤) ينظر: العولمة المالية وأثرها في المصارف الإسلامية، ص٢٠١.
(٥) ينظر: العولمة وآرها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية» الجزائر حالة دراسة» ،ص١٥٥ .
(٦) ينظر: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ص٤٣، وعرفها الكاتب (Harris) فالعولمة المالية من وجهة نظره تتمثل في (في الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل في التطورات التي لها ثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل، والاقتصاد الدولي بشكل خاص)، ينظر: العولمة المالية مجلة العلوم الإنسانية، ص٢.

المطلب الثاني: نشأة العولمة المالية ومراحل تطورها

إن ظهور العولمة المالية وتطورها حدث بالتوازي مع نمو التجارة العالمية ونمو الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها أخذت حيزا كبيرا في الانتشار عند تعديها الحدود، وايجاد نظام جديد في تقويم أسعار الصرف وإزالة القوانين المكبلة للنظام المالي على المستويين المحلي والعالمي. فبذلك يمكن القول بأن العولمة المالية ليست ظاهرة حديثة العهد إلا أنها الآن تختلف عما كانت عليه في المراحل السابقة، فالمسافات تقلصت، والأزمنة اختصرت، والحدود تم تجاوزها، فنجد أن العولمة المالية أولى بداياتها وانطلاقها في سبعينيات القرن الماضي وبدأت بالاتساع والتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات الانفتاح والتحرر المالي ورفع العراقيل في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ما بين العامين (١٩٧٩ــ ١٩٨٠) ليضم هذا التوسع باقي الدول الصناعية الكبرى[١].ويمكن إيجاز المراحل التاريخية للعولمة المالية فيما يلي:

المرحلة التاريخية الأولى: (١٨٥٠ - ١٩١٤) : وتسمى حقبة (قاعدة الذهب) إذ تميزت بالانفتاح في عملية استيراد وتصدير الذهب الذي يعد رأس المال خلال هذه الحقبة، فأخذ بالتحرك دون قيود مفروضة، مما زاد من ديناميكية الترابط بين المراكز المالية المختلفة، الأمر الذي عزز فرض قيود على المعاملات الخارجية، وفق منهج الحرية الفردية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[٢]، واعتبرت هذه المرحلة بالفترة الذهبية نتيجة حرية حركة رأس المال، كما اتسمت هذه المرحلة بكونها أوروبية المنشأ، مصدرها بريطانيا، التي امتلكت في حينها مقومات التطور وتكوين رأس المال قبل غيرها، ثم تبعتها فرنسا وألمانيا وهولندا، وتشير الدراسات الى حدوث موجة كبيرة من الاستثمارات الخارجية الخاصة ببريطانيا إذ بلغت خلال الفترة (١٨٧٤ -١٩١٤) حوالي٩ ٪من الناتج المحلي البريطاني، واستثمرت معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا، وكانت أغلب تلك الاستثمارات قائمة على شراء الأسهم وطرح السندات، والتي كانت تجري في أسواق لندن وباريس، أما الاستثمارات المباشرة فكانت تقوم بها الشركات الأجنبية، وانصبت جميعها على تقوية البنى التحتية، من أجل ايجاد الظروف المناسبة لاستغلال الثروات التي تحتاجها أوروبا، وخصوصا في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وغلب على حركة رؤوس الأموال هدف تعظيم الربح، على الرغم من تقديمها حلولا لمشكلة فوائض رأس المال آنذاك [٣].

المرحلة التاريخية الثانية: (١٩١٤-١٩٤٤) : وهي المرحلة المحصورة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، إذ شهدت العولمة المالية خلالها تباطؤا وتلكؤا مشهودا، عندما فقدت العديد من الدول الرأسمالية

(١) ينظر: انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، ص١٢٩.

(٢) ينظر: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ص٧٦.

(٣) ينظر: الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تنامي ظاهرة اللاوساطة المالية»، ص١٣٩.

الكبرى كبريطانيا وفرنسا والمانيا جزءا كبيرا من استثماراتها في الخارج، سواء من خلال بيعها بسبب متطلبات الإنفاق الحربي، أو تدميرها خلال الحرب، وقد تميزت هذه الفترة بـــــ: ١- صعود الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاستثمار الدولي.٢- فرضت قيود كبيرة على حركة رؤوس الأموال ونظم الصرف .

٣- خروج الدول لاسيما بريطانيا عن قاعدة الذهب .كل هذه الأمور أدت إلى تفكك روابط الاتصال بين المراكز المالية، وحصول اضطرابات مالية ونقدية، وانهيار بورصة نيويورك ،مما أدى إلى قلة تحركات رأس المال، والاعتماد على التمويلي الذاتي والقروض المصرفية، بدل الاعتماد على التمويلي الخارجي، لنتيجة انخفض حجم الاستثمار الدولي.

المرحلة التاريخية الثالثة: (١٩٤٥ - ٢٠٢٠) : حصلت خلال هذه الحقبة عملية تعطيل للعلاقات بين مؤسسات النظام المالي العالمي، مما حفز ونشط عودة الانتعاش لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وتبرز هذه العوامل، فيما يلي[١]:

١- تأسيس دعائم النظام الاقتصادي الدولي، والتي تتمثل في صندوق النقد الدولي FMI، والبنك العالميBM، والمنظمة العالمية للتجارة OMC؛

٢- نشوء وتطور سوق العملات الأوروبية (سوق الأورودولار). ٣- تطور ظاهرة التدويل و تطور ابتكارات الهندسة المالية . ٤- انتشار عمليات الشراء والاندماج .

❊ ❊ ❊

المبحث الثاني: مخاطر العولمة المالية

أضحت العولمة ظاهرة وحقيقة ملازمة لكافة الأنشطة الاقتصادية، والمالية، وبالأخص النشاط المصرفي، ولهذه الظاهرة انعكاساتها السلبية والايجابية على نشاطات القطاع المالي والمصرفي، فبالرغم مما تحققه العولمة المالية من مزايا والمنافع، فإن بالمقابل هنالك مخاطر تزيد نسبتها عليها، وتتجلى أهم صور هذه المخاطر فيما يلي[٢]:

١ـ بروز وتفشي عمليات غسيل وتبييض الاموال: حيث تعرضت العديد من الدول ولاسيما الدول النامية إلى موجات من دخول الأموال غير المشروعة، وخروجها ؛ وكذلك انفتاح السوق المحلية أمام المستثمرين الأجانب والتي هي بمنزلة قناة أخرى للغسيل الأموال، مما ترتب عليه عملية انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي، وضعف هيبة الدولة، وتشجيع التهرب من القوانين، وفقدان الثقة بالسوق المحلية، وتحويل اتجاه المستثمرين إلى أنشطة إجرامية

(١) ينظر: بباس منيرة وفالي نبيلة، الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تنامي ظاهرة اللاوساطة المالية،» ص١٤٠ .

(٢) ينظر: العولمة المالية وأثرها في المصارف الإسلامية لأثير عباس عباد الجبوري، و افتخار محمد مناحي ألرفيعي، ص٢٠٤ـ٢٠٥

ذات أرباح عالية، فضلا عن التهرب الضريبي على هذه الأموال، وخسارة في الإيرادات العامة للدولة.

٢- رسم وخلق واقع خداع للدول ذات العجز المالي: وذلك عما ينتج عن العولمة المالية بفتح منافذ لرؤوس الأموال أمام الدول ذات العجز وتكون متاحة في أنحاء العالم المختلفة، وذلك لا تتوقف الاستثمارات الحكومية على حجم مدخراتها فقط، بل سيكون تمويلها من القروض الأجنبية، فأصبحت هذه الدول وبفعل الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية العالمية عليها تطبق المنهج الذي يوصف بتخفيض الضرائب على الثروة والاستثمارات وتقليص حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات والرعاية الاجتماعية .

٣- نتج عنها هروب لرؤوس الأموال الوطنية: أدى انتشار العولمة المالية في الدول النامية في اعطاء عمليات خروج رؤوس الأموال الوطنية مشروعية وحرية، الأمر الذي أدى إلى استفحال هذه الظاهرة وتركت آثارها السلبية بقدرة الدولة على التراكم الرأسمالي وخدمة الدين الخارجي، فأصبحت الاموال المستقطبة إلى دولة ما خلال سنوات من الممكن أن تعود وتخرج خلال أيام أو ساعات مما يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة مالية من الصعب السيطرة عليها .

❊ ❊ ❊

الفصل الثالث
تحديات التمويل المصرفي الاسلامي في عصر الانفتاح والعولمة المالية.

المبحث الأول: تحديات وتأثير العولمة المالية على استقلالية التمويل في المصارف الإسلامية.

تمثل العولمة احد اهم المظاهر الحديثة في النشاط الاقتصادي العالمي وهي نتيجة للتطور المتسارع في كل ميادين النشاط الاقتصادي. ويرتبط مفهوم العولمة بالحاجة الى ازالة القيود في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين دول العالم ولذلك كانت العولمة الاقتصادية والعولمة المصرفية .

لقد اثرت العولمة بشكل كبير على طبيعة ونمطية العمل في الجهاز المصرفي بشكل عام والجهاز المصرفي الاسلامي بشكل خاص، وهذا يمكن ملاحظته بسهولة في توسع الجهاز المصرفي في الاقتصاديات العالمية وكذلك ارتباط الجهاز المصرفي المحلي مع الجهاز المصرفي العالمي مما نتج ادى عنه انتقال الازمات المالية عبر الاسواق المالية العالمية الى كل دول العالم تقريبا. وعند تتبع ودراسة النشاط المصرفي وبالتحديد في المجتمعات الاسلامية نرى وجود اقبال واسع للتحول الى المصارف الإسلامية وهذا الامر يعود الى اسباب لها علاقة بالعوامل الاعتقادية الشخصية التي يتحلى ويهتم بها الفرد المسلم.

فالمصارف الإسلامية في ظل العولمة الى تواجه تحديات جدية ومخاطر في كل مجالات عملها، ومنها مجال التمويل المالي؛ وتتجلى هذه المخاطر وتبرز أمام المصارف الإسلامية نظرا لطبيعتها ونمطية تعاملاتها

ويمكن تبيان أسباب هذه المخاطر بما يلي:

أولا: طبيعة التعاملات المالية الخاصة بالتمويل المصرفي الاسلامي: وهي تعاملات منبثقة عن أحكام الشريعة في التعاملات المالية في الاقراض والاقتراض وتبرز في:

أ-ان المصارف الإسلامية لا تستطيع الاقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها للتمويل عند الضرورة.

ب-لا تستطيع بيع الديون مبدئيا الا بقيمتها الاسمية.

ت-لا تقوم المصارف المركزية في أغلب الأحيان بدور المقرض لها كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية.

ث-معظم الودائع في المصارف الاسلامية هي ودائع في الحسابات الجارية وتعتبر قرضا حسنا يلتزم المصرف بضمانه وسداده عند الطلب. ومن الملاحظ انه حتى في الودائع الاستثمارية لا يمكن أن تقوم المصارف الإسلامية بعدم ردها الى المودع عند الطلب حتى ولو قبل حلول اجلها رغم انها غير ملزمة بذلك من الناحية الشرعية والقانونية نظرا لضرورة حفاظ المصارف الإسلامية على ثقة المودعين وسمعتها.

ثانيا: تأثير اتفاقية بازل[1] على المصارف الإسلامية:عندما أبرمت الاتفاقية ركز أصحابها على الجانب المالي الخاص للمصرف التقليدي، وأهتموا بأمر إيجاد وتهيئة البيئة المالية والاقتصادية الملائمة والتي تحافظ على استقرار البنك التقليدي وحمايته من الافلاس[2]. فكان عقد الاتفاقية مهتما بالأساس بمعالجة الملاءة المالية للمصارف التقليدية، والحفاظ على الاستقرار المالي لها، ولم تأخذ بنظر الاعتبار خصوصيات المصارف الإسلامية، ونتيجة لذلك حاول كل من مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المراجعة المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، بلورة اتفاقية بازل وتطويعها لتصبح قابلة للتطبيق في المصارف الإسلامية وضمن مبادئ الشريعة الإسلامية[3].

، ونظرا لما خلفته الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م من اضطرابات؛ قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على بازل٢ تمثلت بإصدار قواعد ومعايير

(١) تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر سنة ١٩٧٤م، تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وقدمت لجنة بازل توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في يوليو ١٩٨٨م، والتي عر فت باتفاقية بازل١ ،وقدرت نسبة كفاية رأس المال بـ (٨٪)، وأوصت اللجنة بتطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام ١٩٩٢م ورغم الإيجابيات الظاهرية التي تمخضت عن اتفاقية بازل١ ،إلا أنه كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها، حيث تم تعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة البنوك واستقرار القطاع المصرفي سميت «بازل٢ ،»حيث قامت بإدخال مخاطر التشغيل وأضافت دعامتين جديدتين إحداهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي، والثانية تتعلق بانضباط السوق، وبدأ تطبيقها مع بداية عام ٢٠٠٧م، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، ينظر:تأثير مقررات بازل٣ على النظام المصرفي الإسلامي، ص١ .

(٢) ينظر: اتفاقية بازل ١، ٢، ٣، ودورها في الحد من الأزمات المالية في النظام البنكي العالمي، ص٤١.

(٣) ينظر: مقررات بازل٢ وآثرها على المصارف الإسلامية «دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي» ص٦٨.

جديدة عرفت باتفاقية بازل٣ ،وذلك في ٢٠١٠م، حيث يعتبر هذا التعديل أكثر صرامة لمتطلبات رأس المال للبنوك ومعدلات السيولة فيها، على أن يدخل حيز التنفيذ انطلاقا من (٢٠١٣ - ٢٠١٩)[١]. ومن هذا المنطلق سنركز على آخر التطورات فيما يتعلق باتفاقية بازل٣ لنبين صور انعكسات مقرراتها على النظام المصرفي الاسلامي .

انعكاس الواقع التطبيقي لمقررات «بازل ٣» على المصارف الاسلامية : إن مشكلة المصارف الإسلامية مع معايير «بازل ٣» لا تتعلق بالأخطار؛ لأنها لا تغامر كالمصارف التقليدية ولا تبيع ما لا تملك كون أحكام الشريعة الاسلامية لا تسمح لها بذلك، فالمشكلة تكمن في إدارة السيولة التي توصي بها معايير بازل الجديدة، فالمصارف الإسلامية تملك أصولا سائلة يمكن أن تغطي بها النسبة المطلوبة كالصكوك الإسلامية مثلا، ومن أهم انعكاسات مقررات «بازل٣» على المصارف الإسلامية نوجزها في النقاط التالية:

١ـ تدفع المصارف الإسلامية إلى بذل جهود إضافية من أجل الالتزام بها، وبالتالي تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر.

٢ـ تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة كما تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية.

٣ـ ستخلق حيزا للحرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها.

ثالثا: انعكاس اتفاقية تحرير [٢]الخدمات على المصارف الإسلامية: هناك العديد من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في نتيجة إقرار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، لعل من أهمها ما يلي : ١ـ المنافسة: إن فتح الأسواق المصرفية والمالية الإسلامية أمام المصارف والمؤسسات المالية غير الإسلامية قد ينتج عنها، تغيرات جذرية في الصناعة المصرفية الإسلامية، ولا بد من الانتباه الى أن فتح الأبواب أمام تلك المؤسسات سوف يؤدي بالمصارف الإسلامية للمنافسة بدون قيود في الأسواق العالمية. ولا سيما

(١) ينظر: إشكالية كفاية تطبيق معيار كفاية رأس المال لبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل ـ ص٥٨.

(٢) تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورجواي وهي الجولةالثامنة في منظومة تحرير التجارة الدولية. وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وفي مقدمتها الخدمات المصرفية مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي أو ما يسمى العولمة المالية. وفي ظل هذه الاتفاقية سوف يتم تقليل الامتيازات الممنوحة للمصارف الإسلامية إذ يتوجب عليهاالاستعداد التام للعمل وفقا لنصوص الاتفاقية. وتي هذا المطلب للوقوف على بعض التحدت التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية.ومن أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير الخدمات المالية هي تصنيف هذه البنوك، وتحديد ما إن كانت بنوكا تجارية أو استثمارية. فاتفاقية الخدمات المالية لم تصنف المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية ما عدا خدمات التأمين، وبالتالي فإنه يتوقع أن يكون مقياس تصنيف أي مؤسسة على أساس أنها بنك تجاري أو غيره، يكون من تشريعات الدولة، ينظر: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ،ص٧٠ ـ ٧١.

ما تتمتع به المصارف التقليدية (لاسيما الأجنبية) من ميزات تفوق كبيرة على المصارف الإسلامية من حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق، مما يعرض ذلك المصارف الإسلامية لمنافسة شديدة[1]. لذلك فإن بقاء المصارف الإسلامية في ظل اتفاقية الخدمات المصرفية مرهون بقدرها على زدياة كفاءتها وتحسين أدائها، فأمر بقاءها في الساحة العملية، يجعلها ضمن إطار المنافسة الحرة يمما تطلب دورا متكاملا من المتعاملين معها والحكومات والمصارف المركزية. ٢ـ التشريع والرقابة وإدارة المخاطر: يعتبر من التحديات الاساسية التي تواجهها المصارف الاسلامية، وتكون مرتبطة بها ارتباطا وثيقا في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، ولا يمكن مواجهة تلك التحديات بدون بذل مجهود مركز من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال مد جسور التعاون مع السلطات المشرفة على التنظيم والرقابة وعلى المستويين الداخلي والإقليمي، ودون إغفال لدور جهات التشريع والتنظيم الدولية[2].

٣ـ التقصير في تطوير الصناعة والمنتجات المصرفية الإسلامية: إن الصناعة المصرفية الإسلامية تكون تابعة للصيرفة التقليدية من حيث أن كثيرا من المنتجات الإسلامية، ما هي إلا مخرجات ومنتجات تقليدية معدلة لتتلائم مع الاحكام الشرعية، وما لم تصل الصيرفة الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق نوافذ ومنتجات تحمل طابع الابتكار والاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة، ويتجلى ذلك يما يلي[3]:

أـ وجود مراكز بحثية متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها، لإجراء البحوث التطبيقية، وتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق .

ب ـ عدم اقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة، وإنما يمكنها أن تقود عمليات التطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية.

ج ـ إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعا من التظافر والمساندة بين المصارف الإسلامية للارتقاء نوعيا بمستوى الصيرفة الإسلامية .

المبحث الثاني: الوسائل والاستراتيجية التمويلية للمصارف الإسلامية لمواجهة تحديات الانفتاح والعولمة المالية .

اجرى صندوق النقد الدولي دراسة مفادها أن المصارف الاسلامية اظهرت قدرة اكبر على تجاوز آثار الازمات المالية العالمية. ففي تلك الدراسة (التي قام بها اقتصاديان من الصندوق) تمت مقارنة تأثيرات

(١) ينظر: المصدر السابق.
(٢) ينظر: أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، ص٢٨.
(٣) ينظر: تقويم أداء العمل المصرفي الإسلامي في طل التعايش وتوجهات تكامله أسلمة بعض الفروع المصرفية في بنك الجزيرة، ص٩ ـ ١١ .

الازمة على الربحية والاقراض ونمو الاصول المالية في المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية. وتؤكد الدراسة بأن المصارف الاسلامية كانت افضل من المصارف التقليدية في تحمل آثار الأزمات المالية العالمية، وانها لم تتأثر سلباً في مقدار ربحيتها في الازمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ كما هو الحال في المصارف التقليدية. ويرجع السبب في ذلك كون محافظها الاستثمارية الاصغر والرافعة المالية الادنى والتمسك بمبادئ الشريعة الاسلامية، والتي يمنعها من التمويل أو الاستثمار في نوع الادوات المالية التي أثرت سلباً على منافسيها من المصارف التقليدية، فقد ساعدتها على تحجيم التأثير السلبي للأزمة على المصارف الاسلامية[١].

وأمام هذه الحقائق والمعطيات الثابتة والمقررة فالجهاز المصرفي الإسلامي يحتاج إلى استراتيجية كاملة لمواجهة العولمة، وهذه الاستراتيجية تقوم على تعظيم الآثار الإيجابية المحتملة، وتقلل الآثار السلبية إلى أقل درجة ممكنة، وتعمل على زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي من خلال آليات وعوامل ويمكن إجمالها بما يلي:

أولا: اعتماد الية ووسيلة البقاء والاستمرار الاستراتيجية: ويراد بها تلك الاستراتيجيات التي ستكون المصارف الإسلامية ملزمة بتبنيها، حتى تضمن بقاءها كمؤسسات مالية مصرفية قابلة للحياة، واستمرارها في الأسواق التي تعمل بها حاليا، والتي تدفع المصارف الإسلامية وتحفزها إلى الأداء لغرض الديمومة والبقاء في السوق، كما تزداد الحاجة إلى تطوير وتحسين وتعزيز القدرة التنظيمية للمصارف في ظل تحرير الخدمات المصرفية والمالية[٢]، وتكون مستندة على الية تقييم الاداء والذي يعد بمثابة عامل رقابي حديث فيحقق الفاعلية والكفاءة في الاداء للمصارف الاسلامية ويرسم خطط لتحقيق الاهداف المرسومة، بالإضافة الى أنه يراقب طبيعة استخدام الموارد المصرفية وسبل استثمارها، وطبيعة ونسبة المدخلات والمخرجات الناتجة عن عملياتها المصرفية.

ثانيا: اعتماد الية ووسيلة التثبيت[٣] الاستراتيجية: هذه الالية تهتم بحماية وتقوية المركز التنافسي للمصرف الإسلامي في ميدانها، وبنفس الخدمات التي تقدمها حاليا. ومفهوم التثبيت هنا لا يعني أن تبقى المصارف في موقف سلبي تجاه تغيرات السوق وغارات المنافسين التقليديين على قطاعاتها الرئيسية (الاستثمارية أو التمويلية) بل إن التثبيت المقصود يتطلب زيادة الكفاءة التشغيلية، والتأكيد على العناصر الأساسية للتميز والتي من خلالها تستطيع المصارف الإسلامية خلق ميزة تنافسية مقابل المصارف التقليدية. إن إدراك إدارة المصرف الإسلامي لهذه المزايا الخاصة وتحديدها

(١) ينظر: ظل الازمة المالية الاقتصادية العالمية، مأزق الرأسمالية المالية، ،ص٦٠-٦٢.

(٢) ينظر: أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، ص١٦٧٨.

(٣) ينظر: أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة لوليد هويمل عوجان ص١٦٧٨ ـ١٦٧٩ .

بشكل واضح، سيساعد المصرف على تقويتها وتغذية مصادرها، فعلى سبيل المثال تمثل خبرة الموظفين في العمل المصرفي الإسلامي، وتنوع خدماته عناصر أساسية تساهم في خلق ميزة تنافسية في مجال تقديم الخدمة المصرفية بكفاءة وملائمة.

ثالثا: تطوير وسائل التسويق والترويج[1]: ويتم ذلك بإعداد سياسة استراتيجية منظمة ومدروسة تسويقية وترويجية لنشاط المصرف الإسلامي وتشمل ما يلي :

١ -مراجعة الاستراتيجيات التسويقية المطبقة بحيث تتناول كيفية إنتاج الخدمات المصرفية حتى يتم تسعيرها بشكل منافس وتوزيعها لقطاعات العملاء المستهدفة بشكل ملائم.

٢ -استخدام أساليب التقنية الحديثة للترويج وذلك باستخدام أنظمة الاتصالات والتقنيات التي تعتمد على استخدام أقمار الاتصالات الفضائية وشبكة الإنترنت، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة المتاحة للتوعية الجماهيرية لفكر المصرفي الإسلامي ومن خلال إقامة الندوات والمعارض والمؤتمرات وتوزيع النشرات والمطبوعات واللقاءات الدورية وتبادل الزيارات وتقديم الهدا والمنح الدراسية ودعم مراكز البحث العلمي والاشتراك في الأنشطة والإنسانية على المستوى المحلي والدولي وإبراز أهمية دور المصرف الإسلامي ورسالته .

رابعا: اعتماد الكفاءات والموارد البشرية المختصة: تعتمد المصارف الإسلامية مثل كل المؤسسات المالية على موارد بشرية مؤهلة تأهيلا ملائما لطبيعة النشاط المصرفي، إذ أن هذه الموارد تمثل الركن الأساسي في تطبيق استراتيجيات المصرف وهي التي يقع على عاتقها تحقيق أهدافه فهي إما أن تنجح في ذلك أو قد تفشل مما يؤثر مباشرة على قدرة المصرف على مواجهة الأخطار التي تواجهه سواء عن طريق العولمة أو غيرها . وتستند المصارف الإسلامية في التخطيط وإعداد مواردها البشرية على اتجاهين[2] :

١ -اختيار الكفاءات المختصة الملاءمة : وذلك بانتقاء العاملين في المصرف على الأسس العلمية والمهنية والخبرة والكفاءة والالتزام الشرعي والاخلاقي .

٢ - التطوير والتدريب المستمر : تحتاج الإدارة التنفيذية باستمرار إلى التدريب لتنمية قدراتها الإدارية والتقنية والشرعية وذلك باتباع ما يلي:

أ ـــ إعداد دورات تدريبية للعاملين في المصرف لأول مرة بحيث يتم تعريفهم برسالة المصرف وأنشطته والفروق الجوهرية بينه وبين المصارف المعتادة إلى جانب التعريف لجوانب الشرعية الأساسية التي يلتزم المصرف الإسلامي بتطبيقها.

ب ــ عقد دورات تدريبية متخصصة لأنواع الأنشطة المصرفية التي يقوم بها المصرف، وعقد دورات لكل نشاط جديد يسعى المصرف لتطبيقه

(١) ـينظر: المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي، ص: ٢١

(٢) المصدر السابق ص٢٣.

حتى يكون الموظفون على دراية كاملة بكل أنواع الأنشطة المطبقة في مصرفهم.

ج- عقد دورات متخصصة في الجوانب الشرعية والمالية للإدارات التي تختص بالرقابة المالية، والإدارية حتى يمكنها متابعة نشاط المصرف ماليا وإداريا متابعة إيجابية فعالة .

د- تدريب وإعداد العاملين على استخدام احدث التقنية العالمية من حيث الاتصالات والأجهزة واستخدام تكنولوجيا المعلومات واحدث برامج الحاسوب سواء كانت تخص التحليل الإحصائي والكمي أو تلك التي تساعد على تقديم خدمات سريعة تجوب أنحاء العالم في لحظات، وبالتالي تأهيلهم وتطورهم .

خامسا: استخدام نظم المعلومات والبحوث واستخدام التقنيات العلمية المتطورة: أدى التطور التكنولوجي الهائل في علم وهندسة الاتصالات، إضافة إلى التطورات المتسارعة في علم الإدارة إلى جعل نشاط إدارة المعلومات من الأنشطة الأساسية في المنشآت المختلفة وخاصة المصارف. فأصبحت الصناعة المصرفية من الصناعات التي لا تكاد تستغني عن نظم المعلومات المالية المعتمدة على الحاسوب، وأن كثيرا من الخدمات التي تقدم من قبل المصارف لا يمكن تقديمها بشكل ملائم إلا من خلال استعانة المصرف بالنظم الآلية التي تعتمد على تقنيات مصرفية مستحدثة مثل الصراف الآلي، وتحويل الأموال إلكترونيا بنظام السويفت .. والتي تؤدي إلى تقديم خدمة مصرفية على مستوى عال من الالتزام بالأصول المصرفية المطلوبة؛ ويستلزم ذلك تخصيص ميزانية ملاءمة للتطوير ولاستحداث أدوات مالية ملاءمة للنشاط المصرفي الإسلامي[1].

سادسا: تطبيق واستحداث طرق جديدة لتمويل: ويكون باعتماد طرق مستحدثة لتمويل المشاريع بصورة تتلائم وأحكام الشريعة إسلامية وتتمثل بـــــ:

أولا: التمويل بالملكية: ويتمثل بما ما يطلبه المقرضون غالبا لتمويل مشروع معين في البنية التحتية ،حيث تكون نسبة التمويل المطلوب للمشروع تتراوح مابين(٢٠-٣٠٪)في شكل امتلاك جزء من المشروع، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هذا النوع من التمويل في السنوات القادمة . ثانيا: التمويل المعبري: ويقصد به توفير التمويل الملائم للمرحلة الأولى من المشروع، أي مرحلة التأسيس وشراء الأصول الثابتة الملائمة لمباشرة عملية الإنشاء قبل عملية التشغيل، وهذا التمويل يكون عادة لفترة تتراوح مابين سنة وسنة ونصف، ومن هنا فإن التمويل الإسلامي يتناسب دائماً واحتياجات التمويل المعبري .

ثالثا: التمويل بالدين طويل الأجل: حيث من خلاله يمكن الجمع بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي بهدف توفير مصادر التمويل بالدين طويل الأجل والذي غالباً مايكون لفترة ٨ - ١٠ سنوات.

---

(١) ينظر: أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، ص١٧٠٧ ـ ١٧٠٨ .

❊ ❊ ❊

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة استطعنا تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال التمويل والذي يمثل محور بحثنا، حيث لا حظنا من خلال ما سبق أن البنوك الإسلامية نظرا لحجمها ومحدودية نشاطاتها العالمية، تواجه تحديات ضخمة لمواكبة التطورات الاقتصادية، دون الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعمل على أساسها. وأن كثيراً من مجالات التمويل بما فيها تمويل المشاريع تتكيف مع الأدوات المصرفية الإسلامية (بالرغم من أن إمكانية ذلك قد تكون محدودة بالنسبة لبعض عمليات المشتقات بسبب احتمال تعارضها مع بعض الأحكام الإسلامية) . وهو مجال يفترض أن يكون للمصرف الإسلامي تفوق بالمقارنة مع المنافسة القادمة من خارج العالم الإسلامي، فهناك عدد من المؤسسات الأجنبية قد تحركت في اتجاه هذا النوع من التمويل الإسلامي داخل نطاق العالم العربي والإسلامي بل أن كثيراً من المؤسسات المصرفية العالمية قد افتتحت لها فروع ونوافذ إسلامية لجذب شريحة كبيرة من العملاء الذين يفضلون التعامل بالأدوات الإسلامية، وفيما يلي بيان لأهم النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:١ــ إن المصارف الإسلامية تواجه تحديات في مواجهة عصر الانفتاح والعولمة المالية، تكمن هذه التحديات في أساليب الإدارة، وإدارة المخاطر في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، ولا يمكن بذل مجهود مركز من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال التعاون مع السلطات المشرفة على التنظيم والرقابة على المستويين الوطني والإقليمي، ودون إغفال لدور جهات التشريع والتنظيم الدولية.

٢ــ ستتأثر استقلالية المصارف الإسلامية سلبيا بسبب التأثرات التي ستنجم عن العولمة المالية ولن تتمكن هذه المصارف من الحفاظ على خواصها الإسلامية خالصة نقية، إذ أنها ستبقى في حاجة للتعامل مع المصارف التقليدية والاعتماد عليها في تقديم خدماتها. كما أن خضوع المصارف الإسلامية لرقابة محلية ودولية على أموالها من قبل جهات عديدة سيقلل من مقدرة هذه المصارف على العمل بحرية.

٣ــ ستتعرض المصارف الإسلامية نتيجة للظروف التي تمليها العولمة المالية الى تهديدات خطيرة قد تؤدي بهذه المصارف إذا لم تتمكن من التعامل معها بشكل فعال للحد من تأثيراتها السلبية على أقل تقدير ولم تستطع مواجهة هذا الواقع الى للتهديد بفقدان هويتها الاسلامية.

ثانيا: التوصيات:

١- أن تتمسك البنوك الإسلامية فعليا بقواعد الشريعة الإسلامية للصمود في وجه البنوك التقليدية، لأن الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية يعتبر ميزة تنافسية هامة لنسبة لها في مواجهة منافسة البنوك

التقليدية.

٢- يقتضي ما تقدم ضرورة التركيز على بناء كوادر جديدة تملك الخبرات في العديد من المجالات المصرفية، مثل إدارة الأموال، تمويل المشروعات، تدوير المحافظ، إدارة المخاطر، التأجير التمويلي، المشتقات.

٣- ضرورة إقامة شركات استثمارية ومؤسسات اقتصادية إسلامية متخصصة مساندة للمصارف الإسلامية من أجل توسيع أنشطتها وخدماتها في مختلف المجالات والاصعدة.

٤- ضرورة دعم وتطوير مراكز البحث العلمي في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، إذ يمثل البحث العلمي أساسا قويا ومدخلا مهما يمكن أن تعتمد عليه المصارف الإسلامية لتطوير قدراتها في مواجهة تحديات العولمة المالية والمصرفية . والعمل على إنشاء بيت خبرة كفاءة لدراسة المشروعات التي تقوم بتمويلها المصارف الإسلامية .

٥- ضرورة مسايرة الاتجاه العالمي للاندماج المصرفي وتكوين الوحدات المصرفية الإسلامية القادرة على مواجهة المنافسة وغزو الأسواق خاصة، وتوفير التمويل والخدمات اللازمة للمشروعات العملاقة على المستوى المحلي والإقليمي .

٦ـ التركيز على ضرورة اللحاق بثورة المعلومات ومسايرة ركب المستحدثات التكنولوجية لربط وحدات البنوك الإسلامية بشبكة اتصالات ومعلومات متطورة والعمل على إيجاد بنك للمعلومات يخدم هذه البنوك وذلك بهدف رفع كفاءة العمل المصرفي الإسلامي .

٧- ان وجود سوق مالية إسلامية نشطة ومستقرة لهو أمر ضروري لدعم المصارف الإسلامية وان هذا الأمر يتطلب بجانب زيادة المعروض من الأدوات المالية الإسلامية، مزيد من التثقيف للمستثمر العادي .مع الاهتمام بالسلامة المصرفية ممثلة في كل من الملاءة وقوة رأس المال وجودة الأصول وذلك من خلال السياسات المتحوطة والإدارة المحترمة .

٩-مسايرة تعاظم دور القطاع الخاص في مجال البنية الأساسية للمشروعات العملاقة وذلك بالاشتراك مع صناديق التنمية العربية في تمويل تلك المشروعات .

١٠-الخضوع لعمليات التقييم بمعرفة وكالات التقييم العالمية وتحقيق معايير بازل لملاءة رأس المال. مع تطبيق معايير الجودة الشاملة في المصارف الإسلامية، ووضع نظام دقيق للمراجعة والتفتيش والتدقيق .

١١ -البحث عن منتجات وأدوات مالية إسلامية متطورة تتلاءم مع حاجات العملاء، وتحقق مقصداً من المقاصد الشرعية بالمحافظة على المال وتوجيهه لخدمة مصالح الناس، مع التأكيد على ضرورة اعتماد التمويل طويل الاجل لأغراض القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة والاسكان الى جانب التمويل قصير ومتوسط الاجل لصالح النشاط التجاري.

المراجع والمصادر:

١ـ اتفاقية بازل ١، ٢، ٣، ودورها في الحد

من الأزمات المالية في النظام البنكي العالمي، العبيدي بوبكر، رسالة ماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ـ جامعة أم البواقي، الجزائر،٢٠١٤م.

٢ــ أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، عبد المنعم محمد الطيب، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم ـ جمهورية السودان .

٣ــ أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة، وليد هويمل عوجان،المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ـ الأردن.

٤ــ أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، صادق راشد الشمري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، ٢٠١١م.

٥ــ أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، محمود حسن صوان «دراسة تحليلية مع ملحق لفتاوى الشرعية» عمان، دار وائل، ٢٠٠١م .

٦ــ أساليب إدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية «دراسة حالة بنك البركة»، سوسن غربي ،رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،٢٠١٤م.

٧ ــ إشكالية كفاية تطبيق معيار كفاية رأس المال لبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل ـ دراسة حالة البنوك الإسلامية ـ سعيد خديجة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ـ جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر،٢٠١٧م.

٨ ــ انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، مبروك رايس دار الجنان للنشر.

٩ــ بيع المرابحة للآمر لشراء في المصارف الإسلامية، رفيق يونس المصري مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٠ ــ البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، محمد محمود العجلوني الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ٢٠٠٨م .

١١ــ البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، نعيم نمر داوود ،دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٢م.

١٢ــ البنوك الإسلامية ومأزق زل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل ١ ،٢ ،٣، محمد محمود المكاوي، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٣.

١٣ــ البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، عوف محمد الكفراوي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ٢٠٠١م .

١٤ ــ تحليل وتقييم مخاطر الاوراق المالية، محمد شاهين، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، ٢٠٠٧م .

١٥ ــ تقويم أداء العمل المصرفي الإسلامي في طل التعايش وتوجهات تكامله أسلمة بعض الفروع المصرفية في بنك الجزيرة، محمد سعيد الغامدي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الملتقى السنوي الإسلامي الخامس، نحو نظام مصرفي متكامل، عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٢م.

١٦ ــ تأثير مقررات بازل٣ على النظام المصرفي الإسلامي، مفتاح صالح و رحال فاطمة، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول ،٢٠١٣ م .

١٧ ــ التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، منور إقبال وآخرون، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩١.

١٨ ــ تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية، ناصر سليمان، الطبعة الاولى، غرداية الجزائر، نشر جمعية التراث، ٢٠٠٢م .

١٩ـ التمويل في الاقتصاد الاسلامي المفهوم والمبادئ، د. قدي عبد المجيد ،بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثاني الذي أقامه معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، في الجزائر حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية.

٢٠ ــ التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص، فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، ط١، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٩م .

٢١ ــ الجوانب القانونية لتطبيق المرابحة، جمال عطية، مجلة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي)، مركز النشر، جدة، ١٤١٠هـ، الموافق ١٩٩٠م.

٢٢ ــ العولمة المالية والنمو الاقتصادي، حسن كريم حمزة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١م.

٢٣ــ العولمة المالية، صالح مفتاح، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، - جامعة محمد خيضر بسكرة.٢٠٠٣م.

٢٤ــ العولمة والترجمة وآثارهما الاقتصادية، بوجمعة عويشة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الترجمة - جامعة وهران، ٢٠١٣ .

٢٥ــ العولمة المالية وأثرها في المصارف الإسلامية، أثير عباس عباد الجبوري وافتخار محمد مناحي ألرفيعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الثاني والأربعون،كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية. ٢٠١٤م .

٢٦ــ العولمة وآرها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية» الجزائر حالة دراسة»، عبد الرزاق حمد حسين وعلي خضير عباس، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، الد - ٧ / العدد - ٢٤ / كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت. ٢٠١٢م.

٢٧ــ العولمة والسيادة الوطنية، العيد صالحي، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

٢٨ــ فقه المعاملات المالية المعاصرة، سعد تركي الخثلاني، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،٢٠١٢م .

٢٩ــ كفاءة نظام التمويل الاسلامي، ـشوقي أحمد دنيا، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة ،١٩٩٤م، المجلد الأول، العدد التاسع.

٣٠ــ « كيف استطاع التمويل الاسلامي اختراق دول غير مسلمة» رزان عدنان، جريدة القبس الكويتية، ١٤ميونيو/ ٢٠٠٨م، السنة ٣٧، العدد ١٢٥٨٧،.

٣١ــ المصارف الإسلامية، فادي محمد الرفاعي ،تقديم ريمون يوسف فرحات، الطبعة الأولى، منشورات الحلبى، لبنان، ٢٠٠٦ .

٣٢ــ الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تنامي ظاهرة اللاوساطة المالية،»، بباس منيرة وفالي نبيلة، دراسة تجربة المصارف الإسلامية في سوق الخرطوم للأوراق المالية» مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان – جامعة سطيف ١ – الجزائر، ٢٠١٨م .

٣٣ــ المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي، كوثر الأبجي ،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٠٠٧م.

٣٤ــ مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت

٣٥ــ محاولة لحصر بعض معايير التمويل الاسلامي للمشروعات، عيسى حبرش ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،٢٠٠٤م .

٣٦ ــ مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٥ – ١٩٩٥،تحقيق: محمود خاطرباب

٣٧ ــ مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، منذر قحف، الطبعة الثالثة، جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٤ م.

٣٨ــ ندوة البنوك الإسلامية، الشيخ صالح عبد الله كامل، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد ١٩٦ ،١٤١٧هـ، الموافق ١٩٩٧م .

٣٩ ـ مقررات بازل٢ وآثرها على المصارف الإسلامية «دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي»، رافعي سارة، شهادة ماجستير أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ـ جامعة أم البواقي،٢٠١٥م.الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.